

الجلسة الأولى: تقييم عشر سنوات بعد اتفاقية أوسلو

رئيس الجلسة: ممدوح العكر

عضو الوفد الفلسطيني المشارك في مفاوضات مدريد / عضو مجلس أمناء مواطن

قال د. ممدوح العكر، في تقديمه للمتحدثين خلال الجلسة الأولى، إن هناك ضرورة لفحص وتحليل ونقد تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية، مشيراً إلى أن تأمل المشهد السياسي الفلسطيني الراهن، يكاد يفضي «إلى الاستنتاج وكأننا - على الأقل - لم نتعلم دروساً أساسية من بعض الحركات السياسية لدى العالم الثالث، سواء التي انتصرت وأنجزت مهامها، أو التي انتكست وفشلت في إنجاز هذه المهام، فيزداد الاحساس بخطورة ما تعانیه حركتنا الوطنية الفلسطينية في مواجهة مشروع ضخم كالمشروع الصهيوني، الذي يعد فريداً من عدة أوجه».

وأضاف «ما زلنا نفتقد إلى الرؤية الواضحة والاستراتيجية الواحدة لكيفية التصدي لهذا المشروع الصهيوني في مختلف مراحل تجلياته».

وتطرق العكر إلى شروط انتصار أية حركة تحرر وطني، من حيث توفر وحدة البرنامج الوطني، والاستراتيجية، والقيادة، وتحليلها بالواقعية التي تختلف عن البراغمية، وأهمية الاستفادة من تراكم الإنجازات واستثمار الطاقات والتضحيات، وأن يقوم التكتيك على خدمة الاستراتيجية، وليس العكس، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات في جبهة الخصم الداخلية، والرأي العام المحيط بحركة التحرر، وفي العالم، وضرورة المزاوجة بين المقاومة والتفاوض باعتبارهما وجهين لاستراتيجية واحدة متمسكة لا يجوز السماح بوجود تضارب أو تناقض بينهما.

وخلص إلى القول: يكاد المرء يقول إننا لم نتقن، حتى الآن، كل أصول ودروس المقاومة، كما أننا لم نتقن أصول وضوابط التفاوض. ولعل في عنوان الجلسة الأولى للمؤتمر حول «دروس أوسلو بعد عشر سنوات»، الكثير مما يمكن إلقاء الضوء عليه، من خلال أوراق العمل المقدمة من المتحدثين الثلاثة، مشيراً إلى تعذر مشاركة المتحدث الرابع في الجلسة، وهو عمر شحادة، بسبب اعتقاله من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

الورقة الأولى: «عشر سنوات بعد أوسلو»

حسن أبو لبداء: أمين عام مجلس الوزراء الفلسطيني / رئيس ديوان

رئيس مجلس الوزراء الفلسطيني

قال د. حسن أبو لبداء إن هناك أكثر من طريقة لتناول موضوع تقييم مسيرة أوسلو، حيث يمكن أن ينطلق التقييم من استخدام النتائج التي يمر بها الشعب الفلسطيني اليوم للدلالة على أن تلك المسيرة لم تكن ناجحة، غير أنه «من المفيد، أيضاً، أن نرى في هذا السياق أن جزءاً مما نحن فيه اليوم ليس بالضرورة ناتجاً عن تطبيق نتفق عليه، وإنما طريقة الأداء التي تجلت فيها الأوضاع الفلسطينية المختلفة منذ أوسلو حتى الآن».

وأكد أن «من المهم جداً أن نحاول في هذا التقييم أن نفرق دائماً ما بين الإطار العام التي تمخضت عنه عملية أوسلو، أو الترتيبات الانتقالية التي تمخضت عنها هذه العملية، والترتيبات العملية التي تمر في سياق تطبيق هذه المرحلة، سواء كانت في الأداء الذاتي الفلسطيني، أو في الترتيبات التنفيذية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل والمجتمع الدولي. وبالتالي، عند

محاولة تقييم تجربة أوسلو نعتقد أنه من المفيد النظر في المحتوى الفلسطيني والدولي الذي أتت به هذه الاتفاقية، من حيث الوضع الداخلي آنذاك لمنظمة التحرير الفلسطينية، مما انعكس بالتأكيد على السقف التفاوضي في حينه، فالرأي العام الفلسطيني الذي كان في أوج الانتفاضة الأولى، كما بدأت عملية أوسلو مباشرة بعد حرب الخليج الثانية من ناحية، ولكن من ناحية ثانية بدأت في تلك الفترة تعزري الانتفاضة الأولى الكثير من الشوائب..»

وأضاف أنه كان لتلك الحقبة محتوى سياسي عام، مشيراً في هذا

السياق إلى التأثيرات الناجمة عن حرب الخليج والاحساس الفلسطيني بالاغتراب عن العالم العربي، وشعور الفلسطينيين بأن قضيتهم التي حاولوا وضعها في المركز السياسي لتطورات الأحداث العربية والعالمية أصبحت مهمشة، ومن ثم ربط النضال والثورة بـ «الإرهاب» بعد أحداث ١١ سبتمبر، إضافة إلى انهيار الاتحاد السوفياتي، بحيث «أثرت الظروف الموضوعية على القرار السياسي الفلسطيني الذي أتى بأوسلو».

واعتبر أبو لبداء أنه «بالرغم من المقدمات الجديدة التي تمت صياغتها في أوسلو حول النوايا الحسنة والتعاون المشترك، إلى آخره.. إلا أنها من ناحية التطبيق رسخت واقع مأسسة الاحتلال الإسرائيلي من جهة، وخلقت فئة منتفعة من جهة أخرى استفادت من فشل الوضع القائم واستغلال سياسة الاحتلال الكولونيالية (على صعيد فرق تسد) للحصول على مكاسب أنية مادية أو معنوية، وساهمت في تقديري بالفرقة والشرذمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وأنا هنا، بالطبع، لا أعرد على ما اعتقد خارج السرب، حيث أنه معروف تماماً ما أشير إليه بما سبق ذكره. ولا يعني ذلك أنه لم يكن هناك عبء على القيادة الفلسطينية، فعلى الرغم من أن العمل تم على بناء المؤسسة الفلسطينية، غير أن القيادة الفلسطينية استمرت بالتعامل مع الأمور من منظور رد الفعل على المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، ولا ينفي هذا طبعاً العمل القيادي الضمني في محاكاة الظروف على أساس استخدام سياسة الهروب إلى الأمام من جهة، وسياسة البقاء من جهة أخرى».

وقال في سياق تقييم الواقع الفلسطيني بعد عشر سنوات، إن هناك مجموعة من الإيجابيات «من أهمها عودة القيادة الفلسطينية إلى أرض الوطن، والعمل من خلال الاتصال المباشر مع القاعدة، وبالتالي فإننا على الأقل نقود الآن مرحلة التحرر أو البناء أو قيام الدولة، أو سموها ما شئتم، من أرض الوطن. ومن ناحية أخرى، تم



الجلسة الأولى، من اليمين: داوود تلحمي، جورج جقمان، ممدوح العكر، حسن أبو لبداء.

ومحلياً، هناك العديد من السلبيات التي تراكمت مع هذه المرحلة، أهمها برأي الشخصي عدم التفات القيادة إلى التغيرات الحاصلة في المجتمع، وظهور فئة جديدة لا تخدم بالضرورة التوجه العام للسلطة الوطنية الفلسطينية، بمعنى عدم التعامل بجديّة مع التغيرات مع ظهور لاعبين جدد في الساحة السياسية الفلسطينية. ومن ناحية أخرى، لم تخلق السلطة الوطنية الفلسطينية مستوى حوار وتواصل مع كافة فئات المجتمع الفلسطيني، أي أنه لم تكن هناك مصارحة مع مختلف فئات الشعب، ما أدى إلى اتساع فجوة الخلاف وعدم التواصل بين السلطة والمجتمع، رغم أن هناك تواصلًا أحادي الجانب تقريباً (...). بحيث استمر المواطنون بدفع التزاماتهم تجاه السلطة، ولكن السلطة في المقابل لم تتمكن من القيام بالتزاماتها في هذا الاتجاه، ولم تستطع السلطة استقطاب الأحزاب الأخرى، سواء تلك التي لم تقبل بأوسلو أو لم ترد أن تأخذ السلطة مكانها في المعادلة الشعبية، والقصة واضحة في مسألة الشراكة، سواء كانت في الحكم أو في عملية البناء، وكذلك العلاقة فيما بين السلطة ومؤسسات المجتمع المدني».

وأضاف أبو لبداء «لم تنجح السلطة في إيصال الصورة الضرورية حول الواقع المعاش، فأوسلو أعطت انطباعاً بأن الصراع انتهى، وهذا قد يكون أخطر ما في سلبيات هذه المرحلة، حيث اعتقد المجتمع الدولي إلى حد ما أن هذه هي نهاية المطاف، وأنه تم إنشاء دولة فلسطينية. وبرأيي، فإن هذا الجزء من أهم إنجازات اللوبي الصهيوني فيما بعد اتفاق أوسلو، أي أنه تركز في وعي المجتمع الدولي أن القضية الفلسطينية انتهت، وأن الحل موجود، وأنه يوجد هناك سلام».

وعلى المستوى الشعبي، أورد أبو لبداء، «لم تكن هناك مصارحة حقيقية مع الناس حول مجريات

العمل على خلق شخصية، أو كيان وطني، لأول مرة، على أرض فلسطين، ونقل الكفاح السياسي من خارج فلسطين إلى الداخل، وعودة عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى وطنهم، بالإضافة إلى أن توقيع الاتفاقية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل أعطى شرعية أكبر للمؤسسات الفلسطينية الموجودة، بغض النظر عن الأداء وتبعاته، حيث تم في سياق تطبيق الاتفاقية من ناحية مؤسسية فلسطينية، أيضاً، خلق واقع فلسطيني سياسي جديد (...). كان من الصعب - وما زال - التراجع عنه رغم محاولة إسرائيل المتكررة لتدمير السلطة».

واستطرد «في هذا السياق، أعتقد أنه خلال الجلسة الأخيرة من هذا المؤتمر من المهم جداً أن نرى ما الذي سوف يقال في مسألة توظيف هذا الواقع السياسي الذي تم خلقه في تعزيز الموقف النضالي الفلسطيني، وتعزيز المطالبة الفلسطينية بمجموعة الحقوق المتعارف عليها، وبالتالي فإن مسألة حل، أو احتجاب، أو تعليق عمل السلطة، ما زالت برأيي خياراً قائماً، وأذكر أنها طرحت أيضاً في مؤتمر مواطن، المرة الماضية، كنقطة هامشية، وأنا سعيد أن أراها على جدول الأعمال كبند أساسي من بنود عمل هذا المؤتمر السنوي».

وأوضح أن هذه المسألة «ليست مطروحة على جدول أعمال مجلس الوزراء، ولكن الخيارات النضالية المختلفة يجب أن تكون متاحة، بما فيها الخيار الذي يؤدي إلى تعليق الحالة السياسية الراهنة وزج إسرائيل في تحمل تبعات ممارسة الاحتلال بالشكل الصحيح والعملية».

وقال «بعد أن قمت برسم هذه الصورة الوردية إلى حد ما، أستطيع القول إننا في هذا السياق، أيضاً، وكجزء من الصفحة، قمنا باعطاء شرعية أكبر بكثير لإسرائيل في المحافل الدولية، وإلى حد ما تمخض عن هذا الاتفاق إغراق في تهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية التي تجمع المشروع الوطني الفلسطيني، والتي توحد الشعب الفلسطيني، وأيضاً تم ترسيخ الانقسام الفلسطيني..»